

سايح يرجح ارتفاع الرقم إلى 80 طنا قبل نهاية العام

# حجز 16 طنا من المخدرات في الثلاثي الأول



أكد عبد المالك سايح المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات ارتفاع نسبة رواج واستهلاك المخدرات بالجزائر، حيث تم حجز 16,5 طنا في الثلاثي الأول من السنة الجارية، ورجح في هذا الإطار أن تصل هذه الكمية إلى ما يفوق 80 طنا نهاية السنة في حال ما إذا استمر الوضع بهذا الشكل. ص 03



سايح يرجح ارتفاع الرقم إلى 80 طنا قبل نهاية العام

## حجز 16 طنا من المخدرات في الثلاثي الأول

أكد عبد المالك سايح المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات ارتفاع نسبة رواج واستهلاك المخدرات بالجزائر، حيث تم حجز 16,5 طنا في الثلاثي الأول من السنة الجارية، ورجح في هذا الإطار أن تصل هذه الكمية إلى ما يفوق 80 طنا نهاية السنة في حال ما إذا استمر الوضع بهذا الشكل.

بالمناطق التي كان ينتشر فيها زرعها كمنطقة نقاوس بباتنة وبشار ومحاوله زرعها بكل من بومرداس، توجة بجاية وأم البواقي والأفيون في أدرار، أين اقتلعت بها 75 آلف شجيرة في السنوات الأخيرة وكان هذا الزرع ناتج عن غلق الأبواب أو الحدود لترويجها مما جعل السكان يقومون بإنتاجها محليا. حسب سايح.

وفي نفس الإطار أوضح المسؤول أنه يوجد حاليا صراع كبير بين شبكات الفلاحين المنتجين للمخدرات في المغرب والتي تروج لها والتي تأتي بالقنب نحو أوروبا والشرق الأوسط ودول آسيا، وتميرها عبر الجزائر، كما توجد منافسة شديدة من طرف هذه الشبكات لتميرها إلى دول أوروبا وفي حال إغلاق السوق فإن الجزائر هي الضحية، لذا يجب التوعية وأخذ الحيطة من طرف السلطات. حسب المتحدث.

وبالنسبة لتداول المخدرات في المدارس والثانويات أشار إلى أنه يوجد نسبة 85 بالمئة من الاستهلاك تمس الشباب من 16 سنة إلى 35 سنة ونسبة 15 بالمئة الأخرى من 16 سنة وما فوق 35 سنة، وأن هذه المادة هي بنسبة أقل بالمدارس، في حين تكثر الحبوب المهلوسة بالثانويات والمتوسطات خاصة في أوساط فئة البنات. حسب المتحدث. الذي أكد أن نسبة المخدرات أو الأقراص المهلوسة في ارتفاع في المدارس ما استدعى إعداد برنامج عمل بين الديوان ووزارة التربية الوطنية لإحصاء هذه الظاهرة بالمدارس وذلك من خلال أخذ 35 ألف شاب ومعرفة مدى رواج هذه المادة بالمدارس والثانويات والمتوسطات وذلك في غضون 8 أشهر القادمة.



عوامل كتلك المتعلقة بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه الأزمات تعتبر كأحد الأسباب وليس السبب المباشر الذي يؤدي إلى تناول المخدرات. حسب سايح. كونه أن المخدرات تستهدف الفئات الهشة من المجتمع. كما تؤدي المخدرات. حسب سايح. إلى العنف خاصة ما يعرف بظاهرة العنف في الملاعب التي يحدث بسبب تعاطي هذه المادة لذا يجب مراعاة استهلاك المخدرات،

ويعتبر القنب الهندي من أكثر الأنواع المستهلكة بالجزائر التي تعتبر بلد عبور له بنسبة 99% وذلك استنادا إلى الكميات المحجوزة. حسب سايح. ويليها الهيروين والكوكايين الذي يأتي بكميات قليلة كونه يستعمل من طرف ميسوري الحال، كما أنه يكثر في الأونة الأخيرة الطلب عليه لأنه الأعلى والمربح.

وعلى صعيد آخر طمأن سايح بالنسبة لعمليات زرع المخدرات بالجزائر باعتبار أنه لا يوجد مساحات كبيرة مقارنة بدول أخرى كتلك المتعلقة بكولومبيا حيث يوجد بها مساحة مليون هكتار و600 ألف هكتار في أفغانستان، مفيدا أنه تم محاصرة مساحة 40 هكتارا بجمع ربيع الوطن سنتي 2007. 2008 وخصاصة

للمخدرات، إضافة إلى هذا أشار المتحدث إلى المدن الكبرى التي يكثر فيها استهلاك المخدرات، حيث تأتي في مقدمتها الجزائر العاصمة والبليدة ووهران والشلف، تليها مدينة عنابة وبشار كونه هذه الأخيرة تعتبر ممرا للعبور نحو ليبيا، في حين تعتبر عنابة ووهران المحطتين الأخيرتين لعبور المخدرات نحو أوروبا، وفي حال ما إذا تعذر عليها العبور فإنها توزع بربوع الوطن. كما أضاف أن المدن التي تكون ممرا للمخدرات يكون رواج هذه الأخيرة بها أقل من المدن الأخرى، وكمثال على ذلك تلمسان لأن المروجين لا يستهلكون المادة بل يبيعونها. حسب المسؤول، ومن أهم الأسباب التي حولت الجزائر من بلد عبور إلى بلد استهلاك أكد سايح أنه سبب التحول الاقتصادي من مسير إلى مفتوح أو فوضوي. حسب رأيه، إضافة إلى الفترة السوداء التي مرت بها الجزائر في التسعينات وما أفرزته من أزمات، وكذا تشديد الخناق على الحدود الأوروبية وخلق كل القنوات المؤدية إليها بكل سهولة. ويخصوص العوامل التي تدفع بالشباب إلى استهلاك المخدرات بالجزائر قال المسؤول الأول عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات إن السبب في ذلك يعود لعدة

### زهرة. بن شويان

وأرجع سايح خلال نزوله ضيفا أمس على القناة الإذاعية الأولى بحصة "في الواجهة" الفضل في عمليات الحجز هذه إلى تكثيف الرقابة عبر المراكز المتقدمة لحراس الحدود واستعمال بعض الوسائل المتطورة كالمطائرات المروحية، وأضاف ذات المتحدث أن نسبة الحجزات لكميات المخدرات تبقى في ارتفاع ما دام يوجد ارتفاع في الرواج والاستهلاك، حيث حجز في 4 أشهر من السنة الجارية مقدار 27 طنا من المخدرات. وبالنسبة لعدد المدمنين بالجزائر أفاد المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات أنه لا يوجد أرقام صحيحة، كونه أن المدمنين لا يكشفون عن حالتهم، وبالمقابل أكد أنه تم التكفل بأكثر من 30 ألف حالة إدمان من سنة 1998 إلى 2008 من طرف وزارة الصحة، مضيفا أنه سنة 2008 وحدها تم التكفل بأكثر من 5 آلاف و900 مدمن، كما أن هذا الرقم لا يعكس واقع عدد المدمنين ويبقى بعيدا كل البعد عن الرقم الصحيح. حسب رأيه، وفي ذات السياق أشار المتحدث إلى أن القانون 04. 18 الخاص بمكافحة المخدرات في المادة 12 منه فتح الباب أمام أي مدمن يوصف كشخص مريض يحتاج إلى العلاج ونزع السموم من أحشائه وذلك بالتقدم لمصالح الدولة للتكفل به، كما يكون العقاب لذات المدمن في حال أصر على استهلاكها وبيعها.

وقال ضيف الإذاعة الوطنية بخصوص الكمية التي عبرت الجزائر من المخدرات والكمية المتداولة بالداخل للاستهلاك إنه مستحيل معرفتها، وفي حال ما إذا عرفت هذه الكمية يفسر هذا أن الدولة متواطئة مع تلك الشبكات المروجة